PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(8): 333-352
ISSN: 1553-6939

The reality of the Malaysian experience in the Islamic financial industry

Dr. Benaissa Mounir [1*]

[1:] University of Tahri Mohamed (Bechar), Algeria, Laboratory of economic studies and local development in the southwest (LESLODSW), benaissa.mounir@univ-bechar.dz

Received:01 /06/2024 ،Published: 20/08/2024

ABSTRACT:

This study aims to review the Malaysian experience in adopting the Islamic financial industry as one of the most prominent pioneering models in this field in recent times, and innovating Islamic financing formulas, as the Islamic financial system in Malaysia has witnessed tremendous growth since its launch in 1963, and it began with the establishment of the Malaysian Pilgrims Council Fund (Tabung Haji) and the country's first Islamic bank, Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB).

The study concluded that the success of the Islamic finance industry in Malaysia was the result of several factors, the most important of which is government support for this industry, in addition to the complete independence of the laws related to Islamic finance since the issuance of the first Islamic finance legislation in 1983 from its traditional counterpart, as this industry contributed significantly and effectively to the development of the economy. Malaysia in various sectors, making the Malaysian model one of the most advanced and up-to-date Islamic banking systems on the global level.

Keywords:
Islamic financial industry; Islamic financing formulas; Malaysian economy

واقع التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية

د. بن عيسى منير [1]

[1] جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

(LESLODSW)، benaissa.mounir@univ-bechar.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض التجربة الماليزية بتبنيها للصناعة المالية الإسلامية كأحد أبرز النماذج الرائدة في هذا المجال في الآونة الأخيرة، وابتكار صيغ التمويل الإسلامي، حيث شهد النظام المالي الإسلامي في ماليزيا نموا هائلا منذ انطلاقه في عام 1963، وبدأ مع إنشاء مجلس الحجاج الماليزيين صندوق (تابونج حاجي) وأول بنك إسلامي في البلاد، بنك إسلام ماليزيا بير هاد(BIMB) .

وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا كان نتيجة لعدة عوامل أهمها الدعم الحكومي لهذه الصناعة إضافة إلى الاستقلالية التامة للقوانين الخاصة بالتمويل الإسلامي منذ صدور أول تشريع للتمويل الإسلامي في عام 1983 عن نظيرتها التقليدية، حيث ساهمت هذه الصناعة بشكل كبير وفعال في تطوير الاقتصاد الماليزي في مختلف القطاعات، مما جعل النموذج الماليزي من أكثر الأنظمة المصرفية الإسلامية المتقدمة والمواكبة على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية: صناعة مالية إسلامية؛ صيغ تمويل إسلامي؛ اقتصاد ماليزي.

- مقدمة:

يعد القطاع المصرفي الإسلامي واحدا من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخرا خاصة بعد صموده أمام الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إضافة إلى تعزيز الاستثمار وكذا النمو الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم، فعلى الرغم من الفترة الزمنية القصيرة لإنشاء المصارف الإسلامية إلا أنها أصبحت تنافس المصارف التقليدية في القطاع المالي العالمي.

ومن أهم الاقتصاديات الإسلامية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي يبرز الاقتصاد الماليزي الذي يعتبر أحد أهم الاقتصاديات في قارة آسيا والعالم من حيث حجم الدخل المحقق وتنوع مصادر الدخل، وعلى الرغم من أن ماليزيا تجمع في نظامها المالي بين الإسلامي والتقليدي لتمويل استثماراتها، إلا أنها تسعى من خلال سياستها المالية والنقدية إلى دعم وتعميق الصناعة المالية الإسلامية مما جعلها تستحوذ سنويا على أكبر حصص السوق التمويلي الإسلامي عالميا.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية؟

أهداف الدراسة: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق لبعض مفاهيم الصناعة المالية الإسلامية؛
- التطرق للصيغ المصرفية الإسلامية الأكثر تداولا في ماليزيا؛
- تسليط الضوء على مؤشرات نجاح التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث، وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح مختلف جوانب الدراسة، من أجل إعطاء رؤية شاملة وواضحة لمعالم التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية.

I- لمحة عن الاقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في النظام المصرفي والمالي الإسلامي، وساعدها على هذا التنامي الاقتصادي الكبير تواجده في مناخ يتميز بالحرية والتنافس والاندماج إضافة الى الدعم الحكومي الذي لعب دورا كبيرا في نموها.

المطلب الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الماليزي

انتهجت ماليزيا سنة 1971 سياسة الدولة التنموية، في محاولة للتعجيل بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، لتحقيق ً لتحفيز النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي بأسرع ما يمكن، حيث هدفت التجربة إلى أربعة أركان رئيسية تمثلت في: محاربة الفقر وتحقيق العدل والمساواة، زيادة معدل النمو الاقتصادي، إعادة تنظيم الاقتصاد، واسترجاع الوحدة الوطنية.

أولا: مراحل تطور الاقتصاد الماليزي:

منذ استقلال ماليزيا كان الشغل الشاغل لها هو بناء دولة ذات اقتصاد قوي، وكان تركيزها الوطني تقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة خاصة فئة المالايو المسلمين الذين يشكلون النسبة الغالبة في البلاد التي همشها الاستعمار الإنجليزي، حيث اعترفت الدولة أن مبدأ تكافؤ الفرص هو المحفز للنمو في البلد، لا سيما في ضوء تعدد وتنوع الديانات في المجتمع الماليزي، ومر مسار التنمية في ماليزيا بالمراحل التالية: (ساعد، 2017، صفحة 03)

1.مرحلة الانطلاق (1958-1970):

كانت خطة ماليزيا المعتمدة على الإحلال محل الواردات في الصناعات الموجهة للاستهلاك التي كانت تستحوذ عليها الشركات الأجنبية من قبل كأول خطوة للمسار التنموي منذ استقلالها (1957)، وذلك بغرض الحد من الاعتماد على السلع المستوردة الموجهة للاستهلاك وتشجيع صنعها على المستوى المحلي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، مما يساهم محاربة البطالة بخلق فرص للشغل.

حيث تم الاعتماد على الضرائب على المطاط والقصدير وزيت النخيل كمورد رئيسي للإيرادات، غير أن محدودية السوق المحلية وضعف الطلب المحلي نتج عنه قصور وعدم نجاعة هذه الاستراتيجية المتبعة لتحفيز التنمية بشكر متواصل، مما نتج عنه سنة 1969 حدوث أعمال شغب عرقية نتيجة التوزيع غير العادل بين مختلف فئات المجتمع، ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومة إلى تغيير مسار التنمية تغييرا جذريا، من أجل القضاء على الفقر وإعادة بناء المجتمع لمعالجة الفوارق في توزيع الثروة.

2.مرحلة التصنيع (1971-1985):

وانقسمت هذه المرحلة ثلاثة برامج تنموية مدة كل برنامج 4 سنوات خلال الفترة (1975-1981)، حيث أطلقت الحكومة الماليزية مشروع السياسة الاقتصادية الجديدة "New Economic Policy " وهو يركز على تعزيز مكانة ماليزيا الاقتصادية العامة ومعالجة قضية الفقر، مع التركيز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسكان الأصليين، حيث استمر هذا البرنامج لغاية سنة 1990.

وخلال هذه الفترة، بدأت الصناعات التحويلية على غرار المنسوجات والسلع الكهربائية وغيرها في التوجه نحو التصدير، واهتمت الدولة اهتماما كبيرا لرأس المال الأجنبي، كما نما الاقتصاد الماليزي بمعدل 7.8% كل سنة خلال هذه الفترة، وشهد قطاع الزراعة تراجعا من 30.8% سنة 1970 إلى 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980، بينما شهد قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعا ملحوظا من 3.9% إلى 4.5%، كما تزايد نمو قطاع الخدمات من 41.9% إلى 45.1% مما نتج عنه الزيادة في القيمة المضافة لهذا القطاع.

3.مرحلة التحرير الاقتصادي (1986-2000):

شهدت هذه المرحلة ثلاث برامج تنموية خلال الفترة (1990-2000)، بهدف تعزيز الصادرات وتحفيز النمو للقطاع الصناعي وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحديث الهياكل الأساسية للاقتصاد، وأخيرا إنشاء طبقة ملاوية من رجال الأعمال. (براق وعدمان، 2010، صفحة 02)

4.مرحلة الرؤيا المستقبلية (2001-2020):

تأتي الرؤيا المستقبلية الجديد "NVP" التي قسمت إلى مرحلتين زمنيتين، مدة كل واحدة 10 سنوات، حيث هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي، ونسبة النمو إلى 7% مع حلول سنة 2020، أما برنامج التحول الحكومي "GTP" فهو مشروع تنموي قسم إلى ثلاثة نطاقات مختلفة: تبدأ المرحلة الأولى عام 2010، وتم التركيز فيها على البناءات الفكرية وتحويل الرؤية التي تعتبر موطئ قدم لبقية البرامج الأخرى، ثم مرحلة التعديل والتحسين في البرامج التي طرحت سابقا، أما المرحلة الثالثة، فأطلق عليها اسم "ما بعد المستقبل" " The Future and Beyond" والتي امتدت إلى 2020، وهي مرحلة أسست لإصلاحات جديدة محورها الإنسان، حيث تظافرت فيها كل الجهود لإخراج ماليزيا من فخ الدخل المتوسط، إضافة إلى إجراء تعديلات وإصلاح في الهياكل الحكومية بهدف تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، وتجسيد الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض تكاليف المعيشة وتحسين القدرة الشرائية عبر 6 محاور أساسية:

- تخفيض الجريمة والحد منها؛
- محاربة ظاهرة الرشوة؛
- تحسين المستوى الدراسي؛
- رفع مستويات المعيشة للأسر المنخفضة الدخل؛
- تحسين البنية التحتية في المناطق النائية؛
- تحسين وسائل النقل في المناطق الحضرية.

مشروع الرؤيا المستقبلية استشرف 9 تحديات تواجه المسار التنموي وهي:

- توحيد المجتمع عرقيا؛
- الاعتماد على النفس وإعطاء صورة إيجابية؛
- تطوير الممارسة الديمقراطية؛
- تأسيس منظومة قيمية إيجابية؛
- خلق مجتمع ليبيرالي متسامح؛
- التأسيس لمجتمع يحترم العلم ويقدسه؛
- تدعيم الأسر وتقويتها؛
- التوزيع العادل للثروة وعدم التمييز بين فئات المجتمع؛
- خلق اقتصاد تنافسي لتطوير المجتمع.

إن الفكرة الجوهرية في فلسفة ماليزيا للتنمية تمثلت في محاربة الفقر، رأت أن العلاقة موجبة بين زيادة النمو وتراجع الفقر، حيث أن القضاء على الفقر يرفع من جودة وكفاءة التعليم، وإلى صحة تسهل المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي، الذي يقود إلى المساواة في الدخل، فينعكس إيجابا في تحسين نوعية حياة المواطنين، وتوفير الضروريات من الغذاء، العلاج، التعليم والأمن، بهذه الفلسفة القوية استطاعت ماليزيا رفع التحدي للقضاء على الفقر.

(العربي و بوعلي، 2020، صفحة 93)

الشكل (01): مراحل تطور الاقتصاد الماليزي

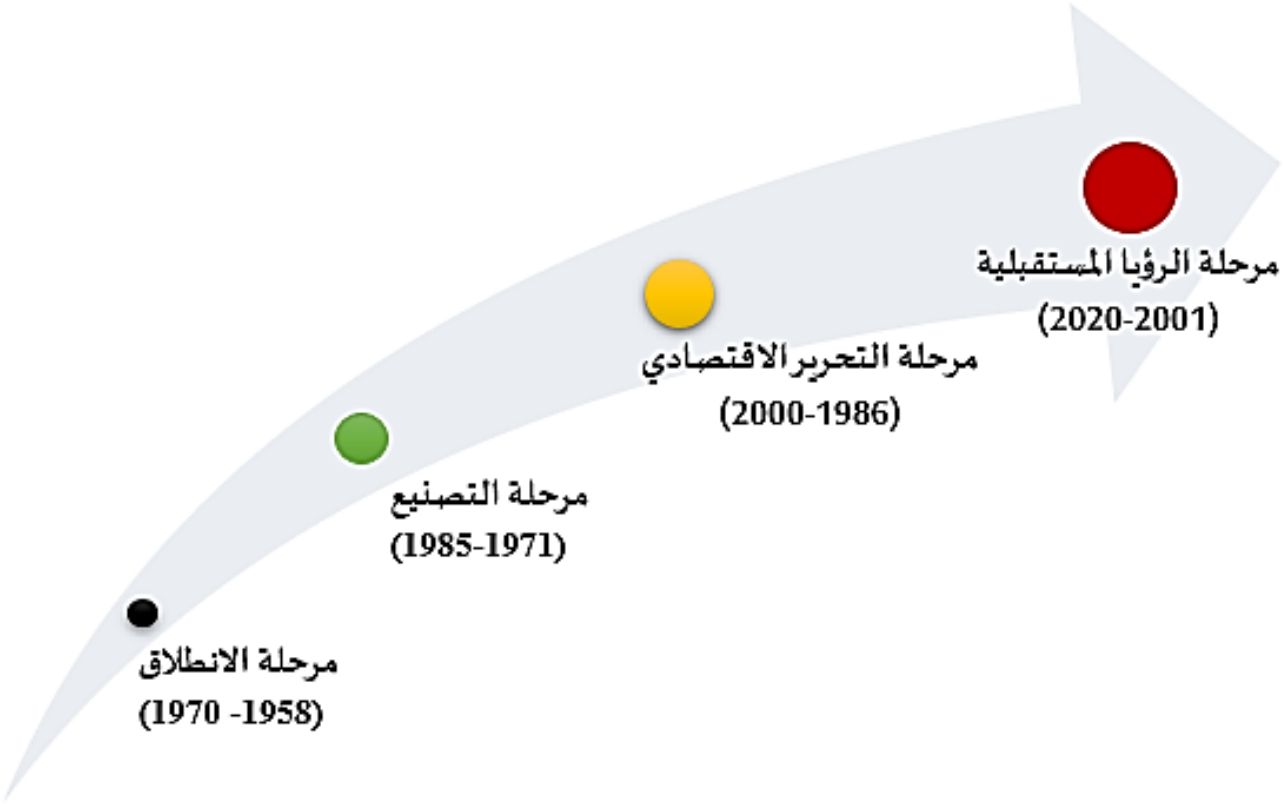

ثانيا: الأبعاد التنموية للاقتصاد الماليزي:

1. البعد الاقتصادي:

وقد التزمت ماليزيا بالتوجه من التعدين والزراعة نحو التصنيع الذي يعتمد عليه الاقتصاد بشكل كبير في فترة السبعينيات، من خلال اتباع نهج اقتصادات بلدان النمور الآسيوية الأربع، ومع الاستثمار الياباني، تطورت الصناعات الثقيلة في البلد بوتيرة متسارعة، واستحوذت الصادرات في نهاية المطاف على زمام المبادرة بوصفها المحرك الرئيسي للنمو، وفي فترة الثمانينات والتسعينات حققت ماليزيا في كثير من الأحيان معدل نمو محلي إجمالي يزيد على 7 % بينما شهدت معدل تضخم منخفض؛ (العلمي، 2013، صفحة 95).

2. البعد الاجتماعي:

أولت ماليزيا اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي على غرار البعد الاقتصادي، حيث انعكس هذا الاهتمام على تحسين المستوى المعيشي للمواطن الماليزي وتشجيعه على التقدم أكثر، وقد أحرزت ماليزيا تقدما كبيرا في القضاء على الفقر، وخفض معدل البطالة، ورفع مستوى الخدمات، لا سيما في مجالات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، نظرا لحرص الحكومة في اقتصادها على تحقيق رفاهية الفرد في عدة نواحي، من خلال ما يلي: (غزلاني و حكار، 2017، الصفحات 03-04)

1.2. التخفيض من نسب الفقر: عرفت ماليزيا في فترة السبعينيات أكثر فترة ارتفعت فيها نسبة الفقر وصلت 52.4% ، وبفضل البرامج التنموية المستمرة والفعالة التي جسدتها ماليزيا، انخفضت نسبة الفقر بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه في تلك الفترة الصعبة بحيث وصلت إلى 5.5% سنة 2000، لتستمر في ذلك بهدف القضاء على ظاهرة الفقر إضافة لإعادة هيكلة وبناء المجتمع الذي يتأثر بالنمو الاقتصادي مما يحقق مبدأ المساواة في توزيع الثروة، نظرا

للتعددية العرقية في الدولة التي تجاوزنها بانتهاجها لاستراتيجيات قضت على الفوارق الاجتماعية وعلى الفقر، وأنقذت نفسها من الصراعات العرقية.

2.2. **التقليص من نسبة البطالة** : وانخفض معدل البطالة في ماليزيا إلى أقل من 3 % في الآونة الأخيرة وهو من بين الإنجازات العظيمة التي حققتها الحكومة، مقارنة بالدول العربية والإسلامية التي ما زالت تحارب هذه الظاهرة في المجتمع، حيث لاقت هذه التجربة استحسان الكثير من الباحثين والخبراء على غرار الخبير الاقتصادي عبد الحميد الغزالي، حيث أشار بأنها وصلت لحد الحاجة للعمال والبحث عنهم، وذلك بفضل التخطيط الاقتصادي السليم والذي يركز على الصناعات المعاصرة الكثيفة العمال وذات رأس المال المنخفض في نفس الوقت كالصناعات الالكترونية ساهمت في تشغيل عدد معتبر لليد العاملة.

وتتمتع ماليزيا بالفعل بخلفية متميزة في هذا المجال، من خلال تقديمها لبرامج التدريب لمساعدة العاطلين عن العمل على تنمية مهاراتهم وكفاءاتهم، مقابل أجور معتبرة نظير تقديم هذه الدورات الدراسية، ومنحهم فرص عمل بمجرد إتمامهم للبرامج بنجاح، وفي حالة عدم التحاقهم بمناصبهم فهم مضطرين لتعويض كل المصاريف التي دفعت لهم أثناء الدورات، مما تعكس هذه الاستراتيجيات مدى رغبة الحكومة الشديدة في القضاء على البطالة، إضافة إلى ذلك فهي تدعم الهيئات الوصية لتقديم حوافز مادية وامتيازات أخرى للموظفين الجدد، وبالنظر إلى الصعوبات التي عانى منها السكان الأصليون في ماليزيا نتيجة لاستحواذ الأغلبية الصينية لجميع مصادر الإنتاج في مرحلة ما خلال المراحل المبكرة من النهضة الاقتصادية للدولة، فإن هذه السياسات تدعم هذه الفئة دعما كبيرا مقابل ما تحملوه من صعاب، وتأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف؛

3.2. **الرعاية الصحية**:

إن الدعم الحكومي الذي تقدمه ماليزيا وفقا للاستغلال الأمثل لمتطلبات المجتمع تجعلها تتميز في الخدمات الصحية الماليزية مقارنة بالدول الأخرى، حيث تتمتع المؤسسات الاستشفائية الماليزية بجودة الخدمات الطبية التي مكنتها من حيازة شهادة الايزو 9002، مما يجعلها قطبا عالميا في المجال الصحي، حيث تتكفل والحكومة بتغطية نفقات الرعاية الصحية بنسبة 98% لكل المقيمين بغض النظر عن شرعية الإقامة في البلد، ونتج عن ذلك تغطية الغطاء الصحي بنسبة عالية مما أدى إلى ارتفاع متوسط السن إلى 75 سنة وانخفاض احتمالية الوفاة؛

4.2. **الاهتمام بقطاع التعليم**: وكان تجسيد سياسات سليمة لإنشاء النظام التعليمي الخطوة الأولى في اهتمام ماليزيا الكبير بهذا المجال، الذي بدأ بمجرد حصول البلد على استقلاله، وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد أساليب علمية جديدة تواكب اتجاهات الدولة وأهدافها كان نتيجة توجه ماليزيا إلى اقتصاد صناعي بعدما كانت مركزة على القطاع الزراعي، من خلال رؤية 2020 التي هدفت لجعل ماليزيا دولة متقدمة في جميع المجالات، بعد عدة برامج خماسية التي كانت من بين أهدافها المهمة جعل التعليم خاصة الجامعي كأولوية قصوى لخدمة الاقتصاد الوطني، وتمثلت أبرز السياسات المتبعة للنهوض بقطاع التعليم في:

- مواكبة المناهج التعليمية الرائدة على المستوى الدولي؛
- منح الفرصة لجميع الفئات للتعليم المجاني؛
- الاهتمام بالتعليم ما قبل التحضيري للأطفال؛
- زيادة الوعي الثقافي النسوي من خلال الاهتمام بتعليم المرأة؛

- تكوين وتدريب المعملين على أحسن وجه؛
- مواكبة التطورات التقنية والمعلوماتية؛
- التركيز على التعلمات الرئيسية وغرس الروح الوطنية في مرحلة التعليم الابتدائي؛

وبالتالي تعتزم ماليزيا تحويل صناعة التعليم إلى صناعة إبداعية هدفها الأساسي النهوض بالتنمية الاقتصادية وتعزيزها من أجل إنجاز خطتها الاستراتيجية بحلول عام 2020، ولذلك من خلال اهتمامها بالتعليم فإن ماليزيا تهتم بالناس وبتنمية المهارات العلمية والحياتية في إطار تعزيز رأس المال الفكري.

3. البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا:

تسعى السياسة القومية الماليزية إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الجيدة عبر تحسين نوعية المعيشة للسكان وضمان احترام المعايير البيئية في هذا الشأن، حيث تسعى ماليزيا إلى خلق مجموعة من السبل لضمان العيش الكريم نذكر منها:

- خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، وبالتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات.
- ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.

المطلب الثاني: تحليل معالم الاقتصاد الماليزي

أولا: تطور الناتج المحلي الماليزي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) GDP من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة، إذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال سنة ما والذي بدوره ينعكس على الوضع الاقتصادي العام بالدولة، وفيما يلي سنعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا خلال الفترة (2000-2021):

الشكل (02): تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2000-2021)

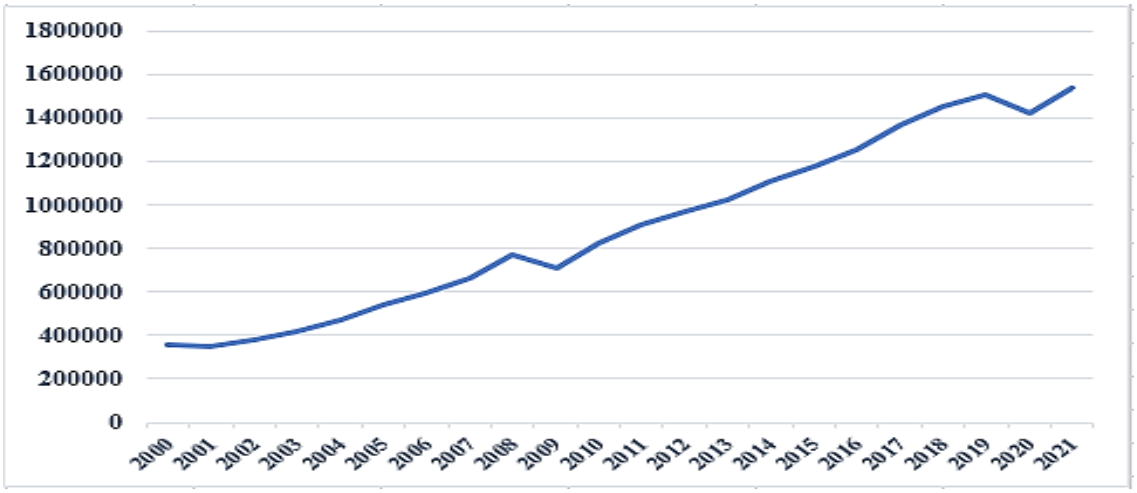

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك Negara المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022

من خلال الشكل أعلاه يتضح تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا خلال الفترة 2000-2021 بشكل متزايد، حيث عرف انخفاضا ملحوظا في فترتين الأولى كانت في سنة 2008 متأثرا بالأزمة المالية العالمية ليرتفع بعدها في منتصف سنة 2009، أما الفترة الثانية التي شهد فيها انخفاضا كانت في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على أغلب القطاعات الاقتصادية في البلد.

ثانيا: تطور مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الماليزي:

تلعب القطاعات الاقتصادية دورا مهما في تكوين الناتج المحلي (GDP) للبلد، حيث يعكس قدرة الاقتصاد على تنويع المداخيل وتحقيق قيمة مضافة من مختلف القطاعات الاقتصادية، ويوضح الشكل أدناه تطور مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2010-2021).

الشكل (03): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الماليزي (2010-2021)

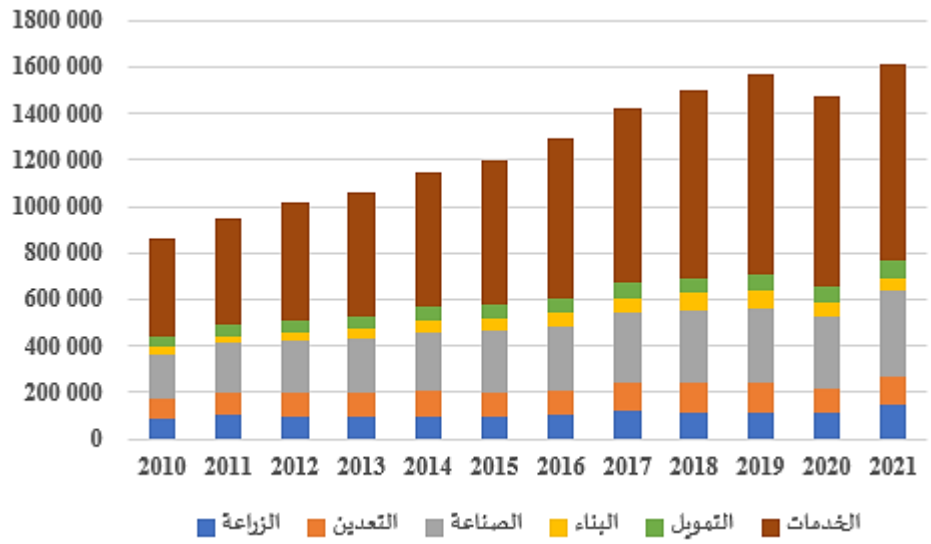

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك Negara المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-december-2022

يتضح من خلال الجدول أعلاه تطور نسب مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الماليزي، حيث بلغت مساهمات القطاعات الاقتصادية في سنة 2021 كالتالي: قطاع الزراعة (148173 مليون رينجيت ماليزي)، التمويل (79246 مليون رينجيت ماليزي)، البناء (55621 مليون رينجيت ماليزي)، وكذا التعدين (123572 مليون رينجيت ماليزي) وهي معدلات مستقرة تقريبا خلال هذه الفترة، بينما ساهمت الصناعة بحوالي 362671 مليون

رينجيت ماليزي وهو مؤشر جيد للقطاع الصناعي في ماليزيا، أما القطاع الخدمات فقد هيمن على المختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الماليزي ب 838313 مليون رينجيت ماليزي لسنة 2021.

ثالثا: وضعية الاستثمار المحلي في ماليزيا:

من أبرز التحديات التي خاضتها ماليزيا هي تطوير الاستثمار المحلي للبلد لتنويع الدخل، وذلك بتمويله من عدة مصادر داخلية وخارجية حيث نالت منها التمويلات المصرفية الإسلامية نسبا هامة، ويوضح الشكل 10 تطور حجم الاستثمار المحلي الماليزي خلال فترة الدراسة.

الشكل (04): تطور الاستثمار المحلي الماليزي خلال الفترة (2000-2020)

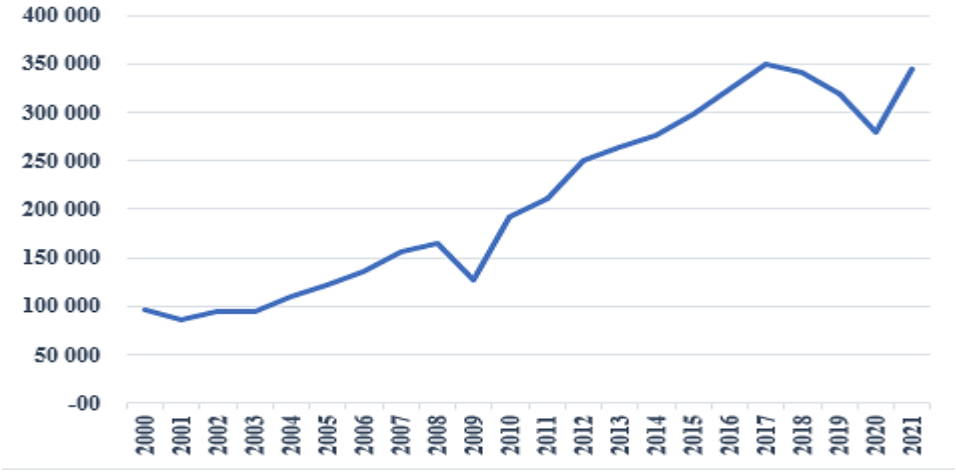

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك Negara المركزي خلال الفترة 2000-2020 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-december-2022

من خلال الشكل نلاحظ تزايد مستمر في معدل الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون) خلال الفترة (2000-2020) باستثناء فترتين شهدت فيهما ماليزيا انخفاض كبير في معدل الاستثمار المحلي بسبب أزمتين اقتصاديتين: الأولى كانت في سنة 2008 حيث انخفض الاستثمار في 2009 ليصل إلى 127140 مليون رينجيت ماليزي متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي كانت لها تداعيات كبيرة على دول جنوب شرق آسيا، خاصة و أن السوق المالي الماليزي من أكثر الأسواق المالية المنفتحة في المنطقة بسبب تعاملاته المالية والمصرفية الدولية، أما الثانية فتمثلت في جائحة *COVID 19* التي كان لها تأثير كبير على أغلب القطاعات الاقتصادية للدول.

II - الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

تمثل الصيرفة الإسلامية النواة الأساسية التي شكلت نظام التمويل الإسلامي انطلاقا مع بداية عمل النوافذ أو الشبابيك الإسلامية لدى مختلف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتي أنشأت لتغطية الاحتياجات التمويلية للفئة المسلمة الرافضة للتعامل مع النظام المالي الربوي، ثم تطور هذا العمل وانتشر ليشكل كيانات مالية مستقل تعمل في ظل مبادئ وقواعد محددة، وتشكل هذه البداية محطة انطلاق نشاط المصارف الإسلامية في ماليزيا.

أولا: تطور صناعة التمويل الإسلامي في العالم

حسب تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي *(REFINITI)* لسنة 2021 بلغ حجم التمويل الإسلامي في العالم 4 تريليون دولار أمريكي يشمل 1679 مؤسسة مالية إسلامية، سجل خلالها القطاع نموا مرتفعا بنسبة 17% عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

الشكل (05): مشهد التمويل الإسلامي في عام 2021

Source : RFINITIV, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR, Disponible sur : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf (03/07/2023), p : 24.

وبلغت حصة المصرفية الإسلامية منه نسبة 70%من إجمالي أصول التمويل الإسلامي ما يعادل 2765 بليون دولار تشمل 566 بنك ومؤسسة مصرفية إسلامية موزعة عبر مختلف أنحاء العالم.

الشكل (06): توزيع حجم الأصول المالية الإسلامية حسب القطاع لعام 2021

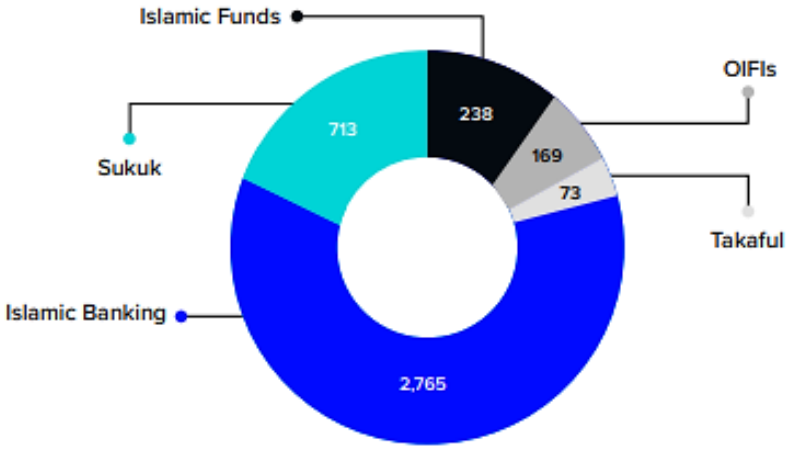

Source : RFINITIV, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR, Disponible sur : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf (03/07/2023), p : 08.

لا تزال الخدمات المصرفية الإسلامية تشهد تزايدا مستمرا في الطلب عليها من قبل مختلف الممولين والمستثمرين عبر العالم سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، مما يتوقع نموها لتصل إلى 4 تريليون دولار أمريكي

بحلول عام 2026، وبالتالي ينتج عنها نمو في الصناعة المالية الإسلامية ككل لتصل إلى حوالي 6 تريليون دولار أمريكي سنة 2026 حسب تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي.

الشكل (07): توقع نمو الأصول المالية الإسلامية لغاية عام 2026

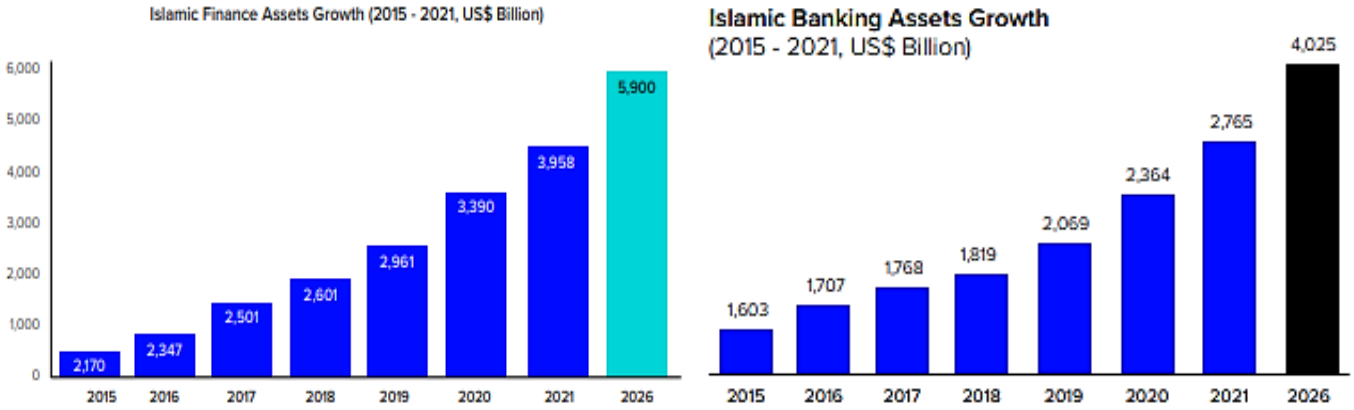

Source : RFINITIV, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR, Disponible sur : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf (03/07/2023), p : 08 / 24.

ثانيا: مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

تعد ماليزيا نموذج رائد في صناعة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، وبالأخص في مجال الصيرفة الإسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما جعلها تتميز بعدة مؤشرات تجعلها في الصدارة:

1. تنوع الخدمات المصرفية:

تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدأ معاملات مثل: المرابحة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الكفالة وغيرها، حيث تقدم المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا أكثر من 50 منتج وخدمة في الوقت الحالي، حيث مرت على 4 مراحل رئيسية: (لشهب و بوريش، 2015، صفحة 95)

1.1. المرحلة الأولى 1983: اقتصرت المنتجات في هذه المرحلة على: الودائع الجارية، ودائع التوفير، المضاربة، حسابات الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل السكن؛

2.1. المرحلة الثانية 1993: تم إدراج صيغ جديدة كالمرابحة، تمويل رأس المال العامل بين المصارف الإسلامية، توريق الأصول والسوق المالي؛

3.1. المرحلة الثالثة 1999: تم إضافة خدمات كالإجارة الثابتة وبطاقة الائتمان الإسلامية؛

4.1. المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة بدأ تجسيد التمويل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة، والمضاربة وتداول الأوراق المالية وكل الخدمات والأدوات التي تم إدراجها مؤخرا.

2. القدرة على مواجهة المخاطر المالية:

من أجل حل مشكلة السيولة الفائضة في التمويل، تمكنت ماليزيا من إنشاء سوق بين المصارف ***INTERBANKS*** عام 1994 عن طريق التقيد بالمبادئ الصارمة للتمويل الإسلامي من خلال منح سيولة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف البنك المركزي الماليزي ***Negara***، بغرض الاستثمار وتوزيع العوائد فيما بين المصارف الإسلامية وفقا لمبادئ وأحكام التمويل الإسلامي، كما بادرت الحكومة بإطلاق سلسلة من الاستثمارات ذات الطابع الحكومي وعقود التمويل الحكومية وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية، وتطوير صيغ البيع بالتعجيل القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما شجع على إنشاء سوق ما بين المصارف الإسلامية والتقليل من أزمة السيولة، كما أنشا البنك المركزي الماليزي عام 1997 الهيئة الشرعية التي تشرف على شرعية مختلف الخدمات المالية على ضوء الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تعيين بنك ***Negara*** كمقرض للمصارف الإسلامية ابتداء من عام 1999، كما تم طرح أذونات الخزينة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عام 2004، كأول أذونات خزانة شرعية عالميا، وقد دعم ذلك نمو الأصول في المصارف الإسلامية طوال الأزمة المالية العالمية لعام 2008. (لشهب و بوريش، 2015، صفحة 95).

3. الاستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية:

تعد ماليزيا من أكبر مصدري الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية، فخلال السنوات الأخيرة تجاوز حجم الاصدار أكثر من ثلثي قيمة الصكوك في العالم، حيث استحوذت ماليزيا على نسبة 42.4% (الشكل 06) من اصدار الصكوك الإسلامية العالمية حققت من خلاله نموا اقتصاديا معتبرا مما جعلها تتصدر قائمة الدول العشر في العالم بقيمة 73 مليار دولار نهاية سنة 2021 (الشكل 07)، ورغم الظروف الاقتصادية التي مرت بها خاصة جائحة Covid_19 إلا أنها تبقى في صدارة سوق الصكوك سواء من حيث القيمة أو من حيث عدد الإصدارات.

الشكل (08): نسبة الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية الماليزية

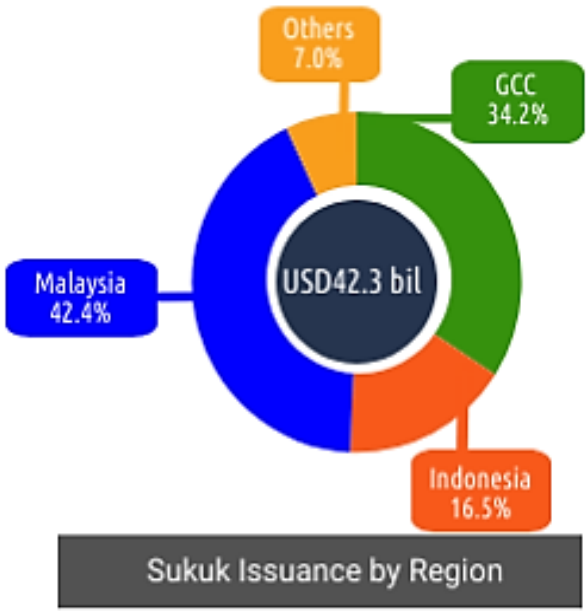

Source : Malaysia International Islamic Finance Centre (MIFC), Malaysia and Global Sukuk Snapshot (Q1 2021), Available on :https://www.mifc.com/-/malaysia-and-global-sukuk-snapshot-q1-2021-?redirect=%2Fexplore-islamic-capital-market, p : 06, (03/08/2023)

الشكل (09): قيمة اصدار الصكوك الإسلامية لأفضل 10 دول في العالم

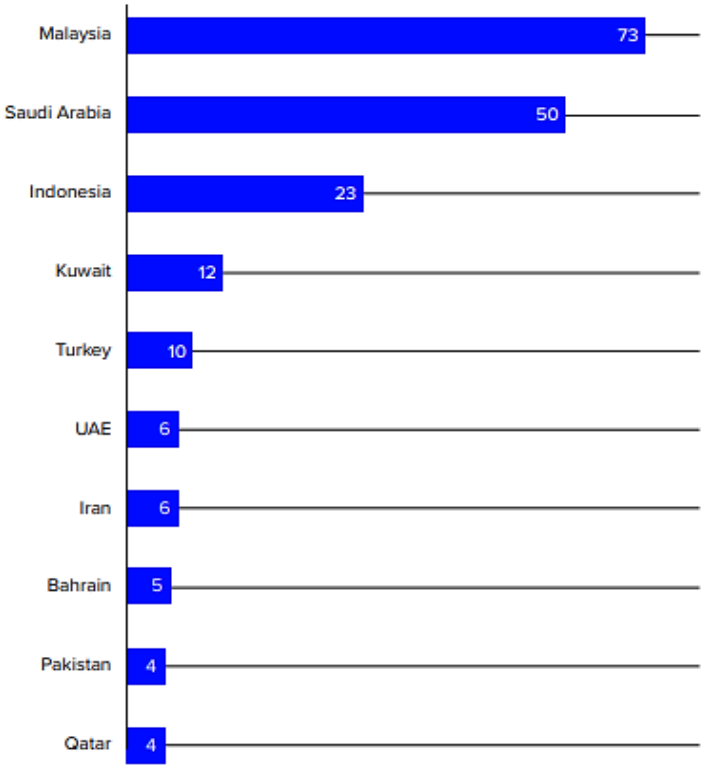

Source : RFINITIV, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR, Disponible sur : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf (03/07/2023), p : 45.

4. الوساطة المالية القائمة على القيم (Value Based Intermediation) VBI :

انفردت ماليزيا بمبادرة أطلقها البنك المركزي الماليزي عام 2016 سميت ب"الوساطة المالية القائمة على القيم"، وهي رؤية وصفت بالتوجه الجديد للقطاع المصرفي خصوصا الإسلامي منه، وتتلخص هذه الرؤية في ممارسة الوساطة المالية بما يحقق آثار اقتصادية واجتماعية في آن واحد، ففي تقريره للاستقرار المالي لعام 2016، شجع البنك المركزي الماليزي المصارف الإسلامية على الاهتمام بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للمالية الإسلامية، وتحدث عن رؤية جديدة للمالية الإسلامية تتمثل في الوساطة المالية المبنية على القيم VBI، حيث تهدف الرؤية إلى

تحقيق مقاصد الشريعة في الصيرفة الإسلامية من خلال التأثير المستدام والإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة دون المساس بحقوق المساهمين، حيث جسدت ماليزيا بيئة خاصة بالاستثمار المسؤول اجتماعيا تمثلت مبادئها الأساسية فيما يلي: (صوالحي، الصفحات 310-311)

1.4. **توسيع نطاق أدوات الاستثمار المسؤول اجتماعيا**: وذلك بطرح منتجات مثل الصكوك الخضراء، تمويل مشاريع تحسين المستوى الدراسي، اعتماد الرقمنة للتقليل من استخدام الورق، وإعادة تدوير البلاستيك لصنع بطاقات الائتمان، وبطاقات الحسم الفوري الإسلامية؛

2.4. **توسيع قاعدة المستثمرين**: من مشتري المنتجات سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات؛

3.4. **بناء قاعدة المستثمرين**: من البائعين سواء كانوا شركات مدرجة أو غير مدرجة؛

4.4. **غرس قيم الحوكمة**: كالإفصاح، الشفافية، العدالة، الاستقلالية.

5.4. **هندسة المعلومات**: الخاصة بقاعدة بيانات المستثمرين.

5. **مؤشر تنمية التمويل الإسلامي** *(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR (IFDI*:

يوفر مؤشر تنمية التمويل الإسلامي **(IFDI)** لأصحاب المصلحة في التمويل الإسلامي مثل الحكومات والمؤسسات المالية تحليلاً مفصلاً للعوامل الرئيسية التي تقود تطور الصناعة المالية الإسلامية ونموها في جميع أنحاء العالم، حسب هذا المؤشر فإن ماليزيا تتصدر التصنيف العالمي للدول في الصناعة المالية الإسلامية ب 113 نقطة سنة 2022، حيث تتمثل أكبر نقاط القوة في نظام التمويل الإسلامي في ماليزيا (حسب الجدول أدناه) في: الوعي **(Awreness)** ب 172 نقطة، المعرفة **(knowledge)** ب 147 نقطة، والاستدامة **(Sustainablity)** ب 117 قنطة، والحوكمة **(Governance)** ب 94 نقطة، والأداء المالي **(Financial Performance)** ب 98 نقطة.

الجدول (01): تصنيف أفضل الدول حسب درجات مؤشر IFDI العالمية لعام 2022

Country	Ranking	IFDI 2022 Score	Financial Performance	Governance	Sustainability	Knowledge	Awareness
Malaysia	1	113	98	94	117	147	172
Saudi Arabia	2	74	65	49	89	75	143
Indonesia	3	61	31	65	30	195	56
Bahrain	4	59	35	86	36	49	112
Kuwait	5	59	42	75	20	21	157
UAE	6	52	33	71	28	34	116
Oman	7	48	16	89	45	28	94
Pakistan	8	43	22	75	24	52	58
Qatar	9	38	25	47	21	16	102
Bangladesh	10	36	30	61	18	14	47
Maldives	11	32	16	72	35	12	19
Brunei Darussalam	12	31	14	58	10	32	48
Jordan	13	29	15	40	51	43	17
Sudan	14	27	32	51	3	9	5
Singapore	15	27	4	66	61	4	8
Global Average		9	5	16	7	7	12

Source : RFINITIV, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT INDICATOR, Disponible sur : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf (22/07/2023), p : 12.

ثالثا: نشأة التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي

وعلى الرغم من أن ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا قد بدأ في وقت متأخر نسبيا، إلا أنه كان لا يزال هناك تطور سريع وملموس في وقت مبكر، مع بداية أول توجه إسلامي للبلد في القطاع المصرفي في عام 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية وفقا للصناديق التي تم انشاؤها في الستينيات التي عرفت بصناديق الحج المدعمة للماليزيين لتأدية مناسك احلج، وتتمثل مراحل ظهور وتطور المنظومة المصرفية الإسلامية في ماليزيا فيما يلي: (العابد، 2019، الصفحات 186-187)

1. المرحلة الأولى (1983م إلى 1992م) مرحلة التأسيس:

وتعتبر الفترة (1983- 1993) مرحلة تجريبية أنشئ خلالها مصرف *Berhad Islam Malaysia* (*BIMB*) عام 1983م وفقا للقانون المصرفي الإسلامي، بهدف تغيير المشهد المصرفي المحلي، حيث هذه الخطوة بمثابة ميلاد التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي؛

2. المرحلة الثانية (1993م إلى 1999م):

عندما عرض البنك المركزي الماليزي برنامجه المصرفي الخالي من الفائدة في عام 1993، تمت الاستجابة الفورية والموافقة عليه من طرف الحكومة، كما منح البرنامج الترخيص بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية مستقلة إداريا ومحاسبيا عنها، مما شجع أيضا المصارف التقليدية بطرح خدمات متوافقة للشريعة الإسلامية، وبغية تحقيق نسب سوقية اقترحت مصارف أجنبية أيضا برامجها لفتح فروع لها، كما تم إنشاء منظومة مصرفية إسلامية عام 1999م تتعامل وفقا للشريعة الإسلامية مما شجع المصارف الإسلامية تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛

3. المرحلة الثالثة 2001-2010 مرحلة التوسع واكتمال النظام المصرفي المزدوج:

شهدت هذه المرحلة مجهودات كبيرات لجعل ماليزيا محورا للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية تحقيقا لرؤية 2020 والخطة العشرية 2001-2010 التي عززت القطاع المصرفي الإسلامي بتحقيقه نسبة 20 %من إجمالي السوق المصرفي، وذلك وفقا لثلاثة مجالات: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛ خلق ودعم المنافسة السليمة بين زبائن البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي، وتعزيز الهيكل التنظيمي للتمويل الإسلامي لضمان كفاءة الأداء إلى جانب البنوك التقليدية ومؤسسات التأمين، وقد ساعدت التغييرات الهامة التي حدثت خلال هذه المرحلة على تحقيق الأهداف التالية: (بن مشيش، 2020، صفحة 183)

- أعلنت ماليزيا إنشاء سوق رأس المال الإسلامي سنة 2001، الذي يعتبر قطاعا مكملا للصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال طرح وتداول أوراق مالية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية في السوق الثانوية؛
- بعد موافقة مجموعة من الهيئات والمؤسسات النقدية لبعض الدول الإسلامية مع البنك المركزي الماليزي على جعل ماليزيا مقر لمجس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، أدى ذلك لتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية؛
- منح الرخص للبنوك الإسلامية خارج الدولة سنة 2003، مما ساهم في تحرير السوق المصرفية؛

- تحويل الشبابيك الإسلامية للبنوك التقليدية إلى فروع إسلامية من طرف البنك المركزي الماليزي عام 2003.

كما أن وضع خطة طويلة الأجل للنظام المالي تسمى خطة القطاع المالي لعام 2011 في إطار رؤية عام 2020، وهي خطة استراتيجية تحدد التوجه المستقبلي للنظام المالي الإسلامي، قد عززت من معاملات البنوك الإسلامية في ماليزيا، وتعتبر تدويل المالية الإسلامية من الأهداف الأساسية لهذه الخطة، ومن خلال سن قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي دخل حيز التطبيق في 30 جوان 2013، شهد الإطار التنظيمي والتشريعي لماليزيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية تطورا مهما خلال هذه السنة 2013، والغرض من هذا القانون هو إرساء أساس للامتثال القانوني والشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. (بوطورة و زغلامي، 2022، صفحة 98)

رابعا: عوامل ومعوقات نجاح الصناعة المالية الإسلامية الماليزية: يمكن إجمالها فيما يلي:

1. عوامل النجاح: تنبع من مميزات وخصائص الاقتصاد الماليزي ونظامه المالي، مع الرغبة في دعم مشروع التمويل الإسلامي وتوفير الظروف المناسبة لنجاحه.

1.1. صلابة البنية التحتية: وقد استثمر بنك ماليزيا المركزي والبنوك الإسلامية قدرا كبيرا من المال في الهياكل الأساسية المادية والتنظيمية اللازمة لتشغيل النظام، لضمان كفاءة عالية في الخدمات المصرفية ونوعية تقنية ممتازة تشجع على المنافسة من جانب المصارف التقليدية؛

2.1. على صعيد الهياكل التنظيمية:

- تكليف أحد نواب محافظي البنك المركزي للإشراف على أنشطة البنوك الإسلامية؛
- إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن مسؤوليات البنك المركزي ومحافظ البنك؛
- تأسيس هيئة الرقابة الشرعية من طرف البنك المركزي الماليزي؛
- إدراج قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل داخل أقسام مصرف ماليزيا المركزي.

2. بعض معوقات المالية الإسلامية بماليزيا ومكامن تطويرها: يمكن تلخيصها في:

- ضعف المقاربة التكاملية بين إطارات الصيرفة الإسلامية بين الاعتبارات الشرعية المقاصدية والتحديات القانونية والسوقية والواقعية؛
- منح الأولوية لتعدد المنتجات على حساب مقصدها الشرعي مما نتج عنه خدمات وصيغ مخالفة للشريعة الإسلامية عند الفقهاء كبيع العينة على سبيل المثال؛
- استخدام البنوك الإسلامية لصيغة التورق بشكل مبالغ فيه مقارنة بالصيغ الأخرى؛
- ضعف في التفريق بين الصيرفة الإسلامية والوضعية، للإطار التعليمي والتركيز في التوعية الدينية على قضايا العبادات وإغفال قضايا المعاملات.

3. تقييم مرونة البنوك الإسلامية في التمويل:

- تعافي ربحية البنوك الإسلامية ولكن لا تزال دون مستوى 2008، وانخفضت هوامش الربح وزيادة نسب التكاليف إلى الدخل؛

- عدم وجود أدوات إدارة السيولة هو مصدر قلق مستمر، وظلت نسب معظم البنوك التمويل إلى الودائع تحت 90 %وكانت نسبة الأصول والخصوم قصيرة الأجل في المتوسط (مع انحرافات كبيرة من البنوك الفردية) حوالي 80 %من المطلوبات المستحقة في غضون 90 يوما، وكان من المقرر جزئيا إجراء مبادرات تنظيمية جديدة لتحسين وضع السيولة؛
- تحسن جودة الأصول، وانخفاض عدد التمويلات المتعثرة، والذي يرجع إلى حد كبير إلى انتعاش أسعار العقارات؛
- نسبة رسملة البنوك الإسلامية تتجاوز المتطلبات التنظيمية بعدة نقاط مئوية؛

لا تزال هناك تحديات بشأن الامتثال الكبير لهياكل رأس المال، وتشير نسب رأس المال العالية للاستخدام المتدني له، ويتسبب هذا في انخفاض الكفاءة بسبب الحاجة للحفاظ على مخازن رأسمال أعلى للتعويض عن عدم وجود أسواق فعالة ما بين البنوك والتسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والملاذ الأخير للتمويل.

ويبقى الاستقرار الشامل للصناعة المالية الاسلامية صحيا، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة في أنحاء الولايات القضائية، خاصة مع زيادة هشاشة الأسواق المالية والانخفاض الحاد في أسعار النفط التي قد تؤثر سلبا على ربحية ونوعية أصول البنوك الإسلامية، والسياسة النقدية للبنوك المركزية الغربية يمكن أن تحدث تقلبات العائد وقد يهز ثقة المستثمرين في الأصول المالية والأسواق الناشئة، بما في ذلك الصكوك. (غدار، 2017، الصفحات 377-378)

خامسا: النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا

1. تطور التمويل المصرفي الإسلامي خلال الفترة 2006-2021:

الشكل (10): تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2006-2021)

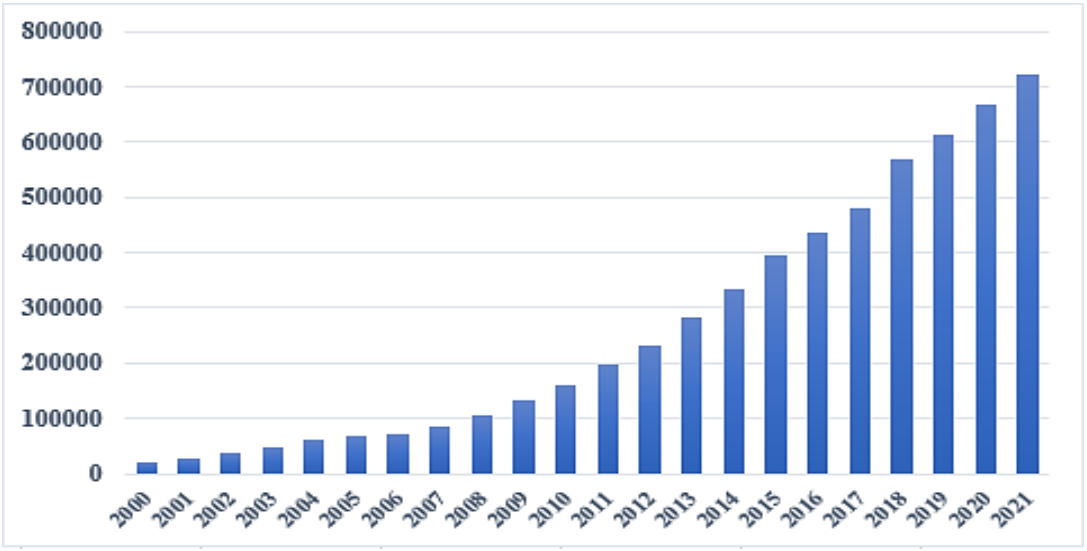

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022

يتضح لنا من خلال الشكل النمو المتزايد والمستمر لتدفق التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها سن قوانين وتشريعات تحفيزية لنمو الصناعة المالية الإسلامية في البلد، إضافة إلى البرامج المسطرة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير الصيرفة الإسلامية كمخطط 2001 لتطوير القطاع المالي و برنامج 2006 الذي يهدف لجعل ماليزيا قطب مالي إسلامي عالمي، إضافة إلى قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) سنة 2013، حيث تهدف كل هذه البرامج زيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على صدارة الحصة السوقية لها عالميا.

2. توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح حسب أهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (2000- 2021):

الشكل (11): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح حسب أهم القطاعات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (2021-2006)

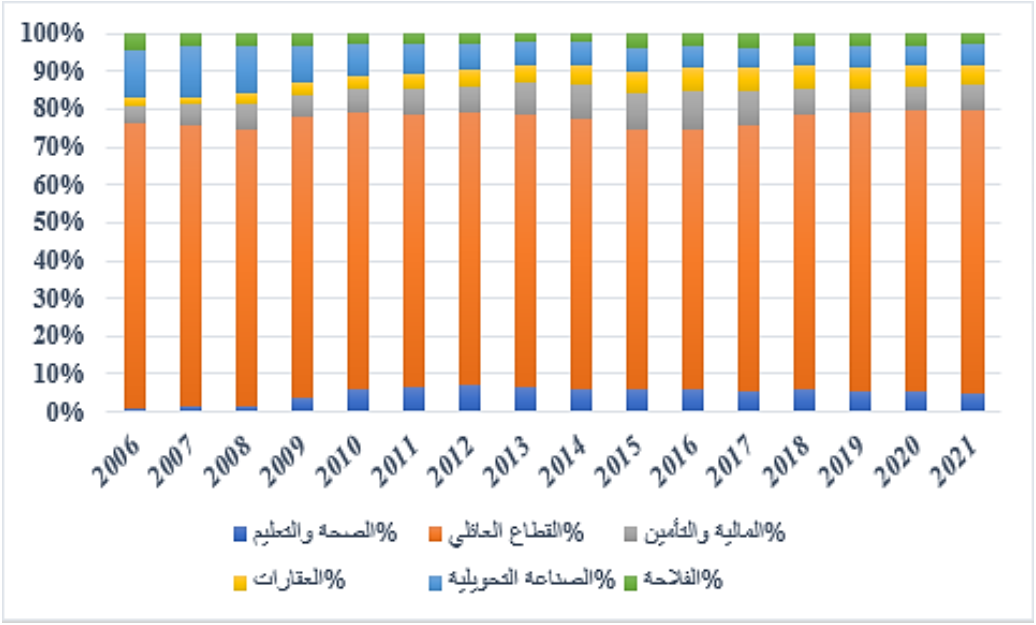

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022

الشكل (12): أهم القطاعات الاقتصادية الممولة من المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2006-2021)

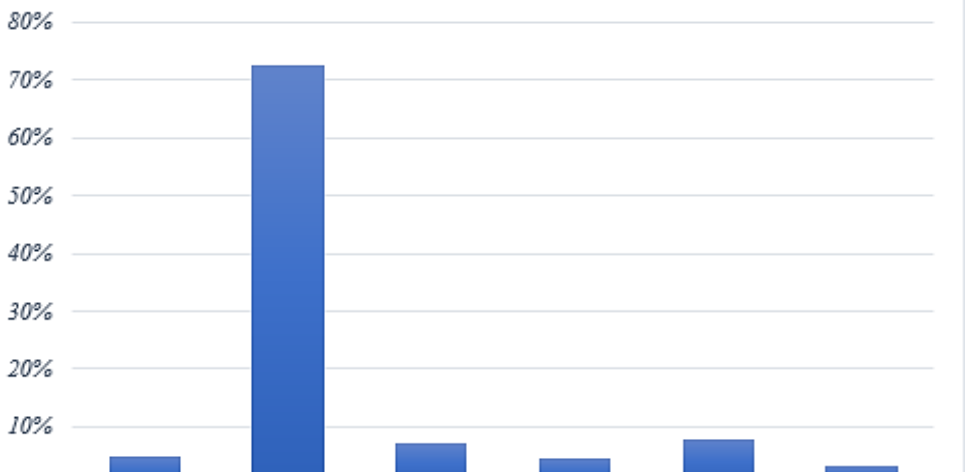

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك *Negara* المركزي خلال الفترة 2006-2021 على الموقع الالكتروني:

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022

يتضح لنا من خلال الشكلين تطور تدفق التمويل المصرفي من مختلف المصارف الإسلامية والشبابيك والنوافذ العاملة لدى المصارف التقليدية حسب بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث حازت أغلب القطاعات على نسب منخفضة من التمويل المصرفي الإسلامي على غرار قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وكذا قطاع الصحة والتعليم...الخ، حيث تراوحت نسب تمويليها من 1.1% إلى 13.5%، بينما حاز القطاع العائلي على أكبر حصة من التمويل المصرفي الإسلامي المتدفق خلال 2006-2021 بلغت 72.6% سنة 2021، وهذا ما يفسر توجه المصارف الإسلامية للاستثمار في القطاع العائلي ذو هامش ربح معلوم على حساب القطاعات الأخرى واعتمادها على صيغة المرابحة كأكثر صيغة متداولة على حساب الصيغ الاستثمارية الأخرى.

ـ الخاتمة:

ساهم التمويل وفق الصيغ القائمة على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في تحفيز الباحثين للخوض في تقييم فوائده ومميزاته والرغبة في استمرار هذا النوع من التمويل ونموه على المدى الطويل من أجل تحقيق استدامته، فالنموذج التمويلي الإسلامي يعتبر حاليا البديل الأنسب للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء لأنه يستند إلى المبادئ الأساسية العادلة التي تحكم عملية الاستثمار والمحافظة على حقوق متعامليه، التي أولت اهتماما للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، وحتى البيئية، تم تسليط الضوء على حجم الصناعة المالية الإسلامية الماليزية وتحليل العوامل الداعمة والمعيقة لسيرورة العمل المالي الإسلامي، مما يجعل منه البديل الأكثر ملائمة لاحتياجات الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، وبسبب تنوع الطلب على هذه الأصول، بدلا من أن تكون المجال الوحيد للأقلية المسلمة، لم يعد للمؤسسات المالية الإسلامية حكرا على المتعاملين المسلمين فقط، بل شملت المستثمرين من جميع أنحاء العالم، أين أصبح من الضروري التركيز على التجسيد العملي السليم لمبادئ التمويل الإسلامي وربط هذه المؤسسات بأهدافها الحقيقية وتمكينها من القيام بدور رائد في نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بما يتوافق مع متطلبات المجتمعات.

ـ قائمة المراجع:

---

1) ابتسام ساعد. (2017). دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي ـ التجربة الماليزية نموذجا ـ *أطروحة دكتوراه*. تخصص: نقود وتمويل، بسكرة ـ الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

2) العربي العربي، وحمزة بوعلي. (ديسمبر, 2020). التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، 06*(03)، 93.

3) العلمي، ح .(2013) .دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة *رسالة ماجستير* .95 ,تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، سطيف -الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف-1.-

4) برينيس شريفة العابد. (أوت, 2019). دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية -عرض تجربتي ماليزيا وباكستان-. *مجلة البشائر الاقتصادية، 05*(02)، 186-187.

5) حليمة بن مشيش. (05 جانفي, 2020). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 07*(01)، 183.

6) رفيق غدار. (2017). نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة. *أطروحة دكتوراه*، 377-378. تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، سطيف-الجزائر: جامعة فرحات عباس -سطيف.

7) صادق لشهب، و أحمد بوريش. (ديسمبر, 2015). تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية،، 01*(01)، 95.

8) فضيلة بوطورة، و مريم زغلامي. (أفريل, 2022). مقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي في النشاط الاقتصادي في ماليزيا -دراسة تحليلية قياسية-. *مجلة مجاميع المعرفة، 08*(01)، 98.

9) محمد براق، و مرزيق عدمان. (15 12, 2010). براق محمد، عدمان مريزق، التجربة التنموية في ماليزيا: المحتوى والدروس المستفادة، حوليات جامعة بشار، 2010، العدد 08، ص 02. *حوليات جامعة بشار، 08*(08)، 02.

10) وداد غزلاني، و حنان حكار. (جوان, 2017). التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات. *مجلة العلوم السياسية والقانون، 01*(03)، 03-04.

11) يونس صوالحي. (بلا تاريخ). الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيا والوساطة المالية القائمة على القيم. *مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي*(01).